ويتعلق بكل ما يتعلق به العلم يعني ان الايلام والعلم متحدان في التعلق وان اختلفا في
الحقيقة قوله ويدل على اتصافه تعالى بهذه الثلاثة العقل الخ يعني انه يستدل
على ثبوت هذه الصفات الثلاثة وهي السمع والبصر والكلام بالعقل والسمع وهو اما دلي
واما وجه الاستدلال عليها بالعقل فهو ان كل حي قابل لصفة فانه لا يخلو عنها او عن مثلها
او ضدها وانا وجدنا الحي هو الذي يقبل الاتصاف بهذه الصفات الثلاثة بدليل امتناع اتصاف
الميت بها وجب ان يكون الصحيح لقبولها الحياة او امر يلزم الحياة وايا ما كان يلزم عليه
قبول اتصاف كل حي بها فاذا الم يتصف الحي بها لزم ان يتصف باضدادها وهو الصمم والعمى والبكم
لكن هذه الاضداد في حقه تعالى مستحيلة لكونها آفات ونقايص وهو جل وعز منزه عنها
باجماع العقلا فوجب ان يتصف تعالى بتلك الكمالات واما وجه اثباتها بالسمع اي النقل
عن الشارع فقد صرح باثباتها الكتاب والسنة واجمع على ثبوتها من يعتد باجماعه وانما كان
دليل السمع في هذه المسالة اولى لانه انما تثبت بتلك الاوصاف الكمال في الشاهد ولا يلزم
من كون الشي كمالا في الشاهد ان يكون في الغايب كذلك الا ترى ان الالتذاذ والتالم كمالان
للحي في الشاهد الشي وهما ممتنعان على الله تعالى وذاته جل وعز لم نعرف حتى يحكم بمجرد
العقل ان هذه الصفات الثلاثة كمالات في حقه يصح اتصافه بها بحيث يلزم اذا لم يتصف
بها يلزم ان يتصف باضدادها وانما نعرف من صفاته جل وعلا بالعقل ما دلت عليه
افعاله بحيث لو لم تكن تلك الصفة لم يمكن ان يكون فعل من الافعال فانا لم نجد
في الفعل دلالة لجانا الى السمع فان لم يرد وجب الوقف وقد ورد السمع باثبوت هذه
الصفات الثلاثة فوجب القطع باثباتها والله الموفق قوله ومن ثم كان المختار
في الادراك الوقف يعني بالادراك ادراك المشمومات وادراك المذوقات وادراك الملموسات
وانما احتيج في اصل العقيدة الى بيان معنى هذا الادراك لانه غلب الاصطلاح فيه عند
الاطلاق على ان المراد به تلك الادراكات الثلاثة فهذه الادراكات الثلاثة تقرر في الشاهد

انها



انها كمالات زايدة على العلم كما تقرر ذلك في السمع والبصر فمن اجل ذلك جزم باثبوت هذه
الادراكات لله تعالى زايدة على العلم من غير مخالفة ولا اتصال والحدوث امر بها للذات
العلية ممن اعتمد في ثبوت السمع والبصر هو الدليل العقلي اذ الطريق في الجميع واحد
وهو لزوم الاتصاف بالافات على تقدير نفي تلك الكمالات وهذا القول هو مذهب
امام الحرمين ومن الايمة من جزم بنفي زيادة هذه الادراكات على علمه تعالى وجعله
معنى عنها والتحقيق والمختار على ما اشار اليه الشيخ المفتوح وابن القلمساني رحمهما
الله تعالى الوقف في هذه الادراكات بمعنى لا ندري اهي ثابتة له تعالى زايدة على علمه
او هي داخلة في علمه جل وعز وجهة هذا المختار ما وما نا اليه في اصل العقيدة من ان
الاولى في اثبات ما تقرر انه كمال في الشاهد كالسمع والبصر والكلام الاعتماد على دليل
الشرع وقد ورد في تلك الثلاث فوجب اثباتها ولم يرد في هذه الادراكات الاخر
فوجب الوقف في اثباتها ونفيها والله اعلم ص وفي كون الاستواء واليد والعين والوجه
اسما لصفاتٍ غير الثمانية او مؤولة بالاستيلاء والقدرة والبصر والوجود او يوقف عن
تاويلها ويفوض معانيها الى الله بعد التنزيه عن ظواهرها المستحيلة اجماعا
ثلاثة للشيخ الاشعري وامام الحرمين والسلف ش

يعني بالصفات الثمانية الصفات الوجودية وهي صفات المعاني فمنها سبعة مقطوع
باثبوتها له عز وجل وهي العلم والقدرة والارادة والحياة والسمع والبصر والكلام اربعة
منها بالعقل المتوقف العقل عليها وهي ما قبل السمع وثلاثة بالنص وفي ثبوتها بالعقل
خلاف وهي السمع وما بعده واما الصفة الثامنة وهي الادراك فقد تقدم فيه ثلاثة
اقوال والمختار الوقف واشرت هنا الى انه اختلف في اشياء وردت في الشرع مضافة
لله وهو الاستواء واليد والعين والوجه بعد القطع بتنزيهه تعالى عن ظواهرها
المستحيلة عقلا واجماعا قال الشيخ ابو الحسن الاشعري انها اسماء صفات تقوم بذاته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)